وصايا الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين

القسم الثاني

تقدم (المدى) النص الكامل لوصايا الامام الشيخ محمد مهدي شمس الدين التي جمعت في كتاب تحت عنوان (الوصايا)، وهو كتاب يجب ان يقرأ بامعان فقد كتبه الفقيد وهو على فراش المرض يصارع مرض السرطان، ويستذكر الملابسات السياسية التي عصفت بلبنان وقبل كل شيء الدور الذي مارسه الشيعة في الحياة السياسية والثقافية اللبنانية. ان واحدة من الوصايا المهمة التي يستخلصها الراحل الكبير هي دعوة الشيعة الى الإندماج في اقوامهم وفي مجتمعاتهم وفي اوطانهم.

نقدم في ما يأتي الجزء الثاني من (الوصايا) الذي يتحدث فيه الراحل عن الفاعلية المسيحية في لبنان والشرق الأوسط، وقضية موضوع إلغاء الطائفية السياسية في لبنان ذات الطابع الاشكالي، ثم يعود الراحل إلى تقديم وصيته بشأنها، ووصايا أخرى للشيعة اللبنانيين بوجه خاص، كما يعرج الراحل على العراق الذي يعرف خصوصيته وأهميته، ويقدم وصيته المهمة التي نرجو أن يتأملها أصحاب الشأن.

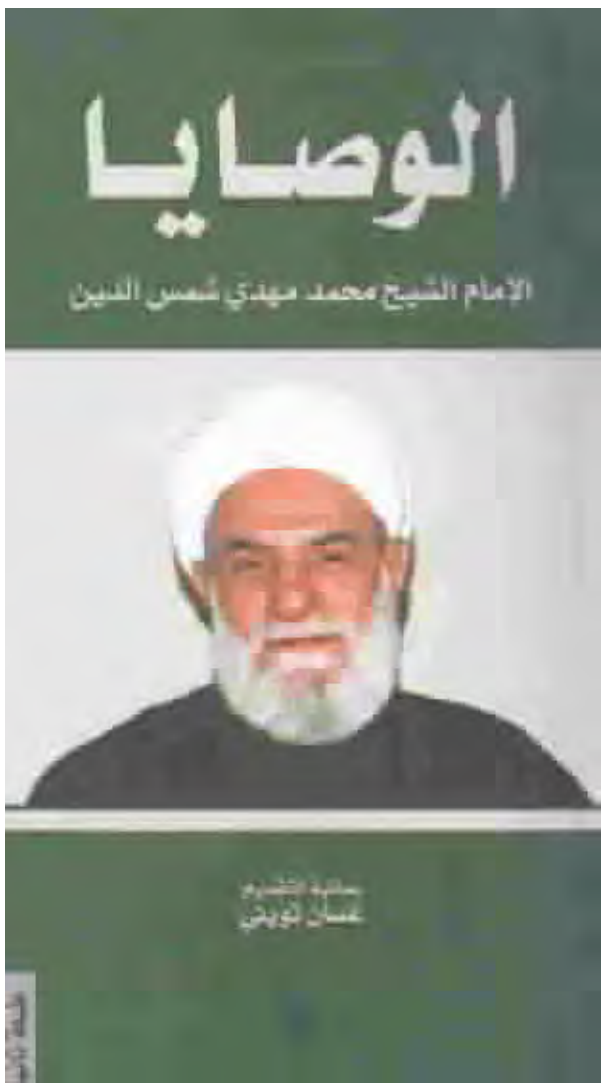

أقول للقوى الشيعية العراقية المعارضة التي تبحث عن مخرج.. لا يجوز أن تبحث عن مخرج شيعي.. ومخرج لا ينسجم مع توجهات المحيط العربي حول العراق.. ولا يجوز أن تبحث عن مخرج يتهم الشيعة العراقيين بأنهم ملحقون بدولة أخرى

الفاعلية المسيحية في لبنان والشرق

من الوصايا الأساسية التي أركز عليها بالنسبة الى المسلمين اللبنانيين، وبالنسبة الى العرب جميعاً، هي الحرص الكامل التام على ضرورة وجود وفاعلية المسيحيين في لبنان، وعلى تكاملهم وعلى شعورهم بالانتماء الكامل والرضى الكامل، وعلى عدم أي شعور بالاحباط، أو بالحرمان، أو بالنقص، أو بالانتقاص، أو بالخوف على المستقبل، وما إلى ذلك. وهذه الرؤية ليست قائمة على المجاملة وعلى الحس الانساني فقط، وانما هي قائمة على حقائق موضوعية أساسية لا بد من مراعاتها.

وينسحب على هذه القضية التي بدأت تثير قلقاً متزايداً في الأوساط المسيحية العربية والأجنبية، وهي وجود المسيحية في الشرق، وحضور المسيحية في الشرق. وأنا أرى أن من مسؤولية العرب والمسلمين أن يشجعوا كل الوسائل التي تجعل المسيحية في الشرق تستعيد كامل حضورها وفاعليتها ودورها في صنع القرارات، وفي تسيير حركة التاريخ، وأن تكون هناك شراكة كاملة في هذا الشأن بين المسلمين والمسيحيين في كل أوطانهم وفي كل مجتمعاتهم. ومن هنا فإني أشعر بأن المراجع الدينية الاسلامية الكبرى مسؤولة عن هذا الأمر، وأن المراجع الفكرية والتوجيهية في الاعلام وفي الثقافة وغيرهما يجب ان تركز على هذه النقطة بكل ما يمكن من قوة وفاعلية.

موضوع إلغاء الطائفية السياسية في لبنان

هذه وصية بالنسبة الى موضوع إلغاء الطائفية السياسية.

وهذا شعار من الشعارات الثابتة في السياسات اللبنانية، وقد تبنيناه، تبناه "المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى"، وتبنيناه شخصياً على مدى سنوات طويلة، وعملنا بصيغ متنوعة، بالتعاون مع كثيرين، على بلورة هذا الشعار بمشروع للنظام السياسي في لبنان لا يقوم على مبدأ الطائفية السياسية. وقد وضعت مشروعي الخاص في هذا الشأن، وهو "مشروع الديموقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى".

ولكني تبصرت عميقاً في طبيعة الاجتماع اللبناني، وفي المجموعات المكونة للمجتمع اللبناني، وفي طبيعة النظام البرلماني، النظام الديموقراطي البرلماني، الذي يتميز بخصوصيات معينة نتيجة للتنوع الطائفي... وتبصرت عميقاً في تفاعلات الفتنة اللبنانية، وفي خفايا ما تحمله في ثناياها أفكار القيادات في هذه الطوائف، سواء أكانت قيادات سياسية أو قيادات دينية أو قيادات ثقافية، على تفاوت ما بين هنا وهناك...

تبين لي أن إلغاء الطائفية السياسية في لبنان، يحمل مغامرة كبرى قد تهدد مصير لبنان، أو على الاقل ستهدد استقرار لبنان، وقد تخلق ظروفاً للاستقواء بالخارج من هنا ومن هناك، ولتدخل القوى الاجنبية من هنا ومن هناك.

ولذلك فإني أوصي الشيعة اللبنانيين بوجه خاص، وأتمنى وأوصي جميع اللبنانيين مسلمين ومسيحيين، أن يرفعوا من العمل السياسي، من الفكر السياسي، مشروع إلغاء الطائفية السياسية، لا بمعنى أنه يحرم البحث فيه والسعي اليه، ولكن هو من المهمات المستقبلية البعيدة، وقد يحتاج الى عشرات السنين لينضج بحسب نضج تطور الاجتماع اللبناني وتطورات المحيط العربي بلبنان.

أوصي بالثبات والالتزام بنظام الطائفية السياسية، مع إصلاحه. وأعتقد أن صيغة "الطائف" هي صيغة نموذجية في هذا الشأن، والنظام السياسي اللبناني الذي بني عليها هو نظام سليم، لولا ما شابه من بعض الأخطاء سواء في صياغة "وثيقة الطائف"، في صياغة "اتفاق الطائف" وما تفرع عنه، أو في مجال التطبيق.

نحتاج الى جهد وطني مخلص للنظر في العيوب والثغرات الموجودة في نظامنا الطائفي القائم على "اتفاق الطائف"، والذي تقوم الدولة القائمة الآن عليه. نحتاج الى تبصر عميق في اكتشاف هذه الأخطاء، وإصلاحها، وإبقاء الباب مفتوحاً لتدارك كل خطأ.

أعتقد أننا بهذا سنحقق للبنان استقراراً وإمكانات كبرى للاندماج الاجتماعي، وللثقة المتبادلة بين مجموعاته، ولتسريع حركة النمو والتقدم.

وأعتقد أن لبنان بهذا سيبقى منارة ونموذجاً لكل المجتمعات الأخرى التي تتميز بالتنوع الشديد، إذا وجد مجتمع من هذا القبيل في لبنان.

عودة الى توصية الشيعة في جميع اوطانهم

في هذا الصدد، وإذ أوصي الشيعة اللبنانيين بالخصوص في لبنان، وأوصي المسلمين جميعاً شيعة وسنة بهذا الخصوص في لبنان، فان وصيتي الثابتة للشيعة العرب في كل وطن من أوطانهم، وللشيعة غير العرب خارج إيران (إيران هي دولة قائمة بنفسها).. أوصي الشيعة في كل مجتمع من مجتمعاتهم، وفي كل قوم من أقوامهم، وفي كل دولة من دولهم، ألا يفكروا بالحس السياسي المذهبي أبداً، وألا يبنوا علاقاتهم مع أقوامهم ومع مجتمعاتهم على أساس التمايز الطائفي وعلى أساس الحقوق السياسية والمذهبية.

المطلوب من الأنظمة التي تضم مجموعات متنوعة أن تعترف بالهوية الدينية والمذهبية لكل مجموعة من المجموعات.

وأما بالنسبة الى الموضوع السياسي، فأكرر وصيتي الملحة بأن يتجنب الشيعة في كل وطن من أوطانهم شعار حقوق الطائفة والمطالبة بحصص في النظام.

وأوصيهم وصية مؤكدة بألا يسعى أي منهم الى أن ينشىء مشروعاً خاصاً للشيعة في وطنه ضمن المشروع العام، لا في المجال السياسي أو الاقتصادي أو التنموي. أوصيهم بأن يندمجوا في نظام المصالح العام، وفي النظام الوطني العام، وأن يكونوا متساوين في ولائهم للنظام، والقانون، وللاستقرار، وللسلطات العامة المحترمة.

تُرتكب مظالم بطبيعة الحال من بعض الأنظمة في حق فئات الشيعة. هذه المظالم يجب ان تدار وتساس بحكمة. لا أوافق ولا أرجح أن تقوم حركات احتجاجية شيعية محضة. كل حركة سياسية احتجاجية أو مطلبية للشيعة تكون محقة، يجب أن يبحثوا بكل السبل عن أن يكون لهم شركاء فيها من أقوامهم وشعوبهم والجماعات السياسية التي ينتمون اليها. وأكرر وصيتي لهم ألا ينشئوا أية مواجهة أمنية أو سياسية مع اي نظام من الأنظمة.

طبعاً هناك بعض الاستثناءات الشاذة، والتي أبرزها الآن أمام أعيننا استثناء العراق. العراق يعتبر حالة شاذة، والحركة السياسية المطلبية الموجودة فيه ليست في الحقيقة حركة الشيعة، إنما هي حركة الشعب العراقي. ولذلك فإن وصيتي بالنسبة الى هذا الموضوع لا تشمل العراق.

نعم، أقول للقوى الشيعية العراقية المعارضة التي تبحث عن مخرج، أنه لا يجوز أن تجد مخرجاً شيعياً، أن تبحث عن مخرج شيعي، لأن هذا يضر أكثر مما ينفع. ولا يجوز أن تبحث عن مخرج لا ينسجم مع توجهات المحيط العربي حول العراق، ولا يجوز أن تبحث عن مخرج يتهم الشيعة العراقيين بأنهم ملحقون بدولة أخرى.

لا بد لكل مخرج من المخارج لإصلاح النظام السياسي في العراق، ولإعادة استقرار العراق ولاستعادة دوره، لا بد من أن يتم باتفاق بين الجميع... ويا حبذا، ويا حبذا، ويا حبذا، لو أن الدول العربية الفاعلة تمكنت من أن تكون رؤية بما يشبه "مؤتمر الطائف" الذي عقد من أجل لبنان. ولعل الله إذا مد في الأجل أن يرشدني إلى خير السبل في هذا الشأن للتداول مع بعض القادة الكبار والمسؤولين الكبار من إخواننا الحكام العرب في هذه الفكرة، لعل الله يجعل لنا فرجاً ومخرجاً مما نعانيه، ويفرج عن العراق وشعبه ويحرر العراق من هذه الوصاية ومن هذه الهيمنة الأجنبية الأمريكية التي دمرته، والتي تمتص حياته تحت شعار حصار النظام، بينما الحصار هو للشعب.

عودة الى موضوع إلغاء الطائفية السياسية في لبنان

هذه الوصايا أرجو أن تكون مواضع عناية. وأعود فأقول: إني الآن في الوضع الحاضر وقد أعلنت هذا عدة مرات في الإعلام العام- إنني لا أوافق على طرح مشروع إلغاء الطائفية السياسية بأي وجه من الوجوه، وأدعو الى سحب هذا المشروع من التداول، وتركيز الجهود للنظر في العيوب والنواقص التي نعاني منها في نظامنا الطائفي لنصلحها. فالمطلوب هو إصلاح نظام الطائفية السياسية، وليس إلغاء نظام الطائفية السياسية. والصيغة التي تطور إليها نظام الطائفية السياسية نتيجة لاتفاق الطائف، هي صيغة نموذجية في رأيي، ينبغي التركيز على إصلاحها، وعلى تنفيذها تنفيذاً أميناً، لتحقق غاياتها المرجوة منها.

ولا ننسى أن هذه الصيغة التي اعتبرها البعض مؤقتة، ونحن اعتبرناها مؤقتة -أعتقد- في حينه، حينما أعلن الاتفاق ووُجِه بمعارضة كبيرة داخل الطائفة الشيعية... أنا رفعت شعار أنه اتفاق الضرورة... والآن أقول: هو ليس اتفاق الضرورة، هو اتفاق الاختيار، وهو اتفاق مناسب لطبيعة لبنان، لأنه يوافق ويحقق جميع الوسائل الممكنة للاستقرار والتقدم والازدهار... والحمد لله رب العالمين.

الأمانة العامة للقمة الروحية اللبنانية

من الوصايا المهمة في نظري هي إنجاز "الأمانة العامة للقمة الروحية اللبنانية". وقد سبق في اجتماع "بكركي" الشهير أن اقترحت هذا الاقتراح وقُبِل بنسبة عالية من إخواننا رؤساء الطوائف في ذلك الاجتماع، لأننا في لبنان -على مستوى الطوائف وعلى مستوى المجتمع- نواجه نوعين من المشاكل ونوعين من القضايا:

قضايا طائفية داخلية تتصل بالتنظيم الداخلي وبالشؤون الدينية وما الى ذلك، وهذه من شؤون المؤسسات ولا دخل لمؤسسة في شؤون مؤسسة أخرى.

وهناك القضايا الوطنية العامة، التي لا تختص بطائفة، ولا تختص بمرحلة، وبعضها يتجاوز لبنان. هذه القضايا تمس كيان الشعب اللبناني، وتمس مصالح الشعب اللبناني، وتمس كيان الدولة اللبنانية. وفي هذه الحالة، الذي يجري هو أن بعض القيادات الطائفية تتصدى لهذه القضايا بصورة منفردة وبدون مشورة، أو بمستوى من المشورة لا قيمة له. وفي نظرنا أن هذه القضايا الوطنية العامة، حينما يراد لها أن تبحث وتكون مجالاً للحوار على مستوى المجتمع، خارج مؤسسات الدولة، فلا بد من أن تخضع للمشورة بين قيادات المجتمع اللبناني، وفي مقدمتها بطبيعة الحال مؤسسات الطوائف.

من هنا نحن نصر على تشكيل هيئة قانونية معترف بها من قبل المرجعيات الطائفية في لبنان، تكون بمثابة "الأمانة العامة" التي ترصد وتراقب وتواكب التقلبات السياسية العامة ذات الشأن الوطني العام، وتتلقى من مرجعياتها التوجيهات في هذا الشأن، لتكون مجالاً للمراجعة وللمشاورة فيما بينها، وتكون هي وسيلة المشاورة في ما بين القيادات، لأجل تكوين رؤية مشتركة يمكن أن يوجه من خلالها خطاب وطني واحد جامع، أو إذا لم يتسنَ ذلك يتم الامتناع عن اتخاذ مواقف تسبب الانقسام الوطني وتخلق توترات طائفية داخل المجتمع، من دون أن يكون لذلك أية فائدة، كما لاحظنا حصول ذلك في الفترة الأخيرة، حينما أثيرت عدة قضايا، في مقدمتها قضية الوجود السوري في لبنان وما يتعلق به، ومن جملتها قضايا أخرى أيضاً، ما يسمى قضايا حريات، وما الى ذلك.

هذه الأمور نعتقد أنه لا يصلح أن تنفرد أية قيادة طائفية باتخاذ موقف منها منفرد، أو اتخاذ موقف تفرضه على الرأي العام... والحمد لله رب العالمين.

الأمانة العامة للقمة الروحية الاسلامية

ومما يتصل بهذا الموضوع، "الأمانة العامة" التي شكلناها، "الأمانة العامة للقمة الروحية الاسلامية". لقد تشكلت هذه الامانة العامة من أشخاص نثق بهم ونعتمد عليهم، ولكن للأسف حتى الآن لم تأخذ دورها اللازم، وأنا أصر في وصيتي على تفعيل دورها وعلى إعطائها شخصية متميزة وفاعلة لتنسيق الأنشطة بين المسلمين...

هذا هو الشريط الأول من الأشرطة التي أسجل عليها وصاياي السياسية العامة، وسأبدأ بالشريط الثاني لتتمة الحديث عن الأمانة العامة والقمة الروحية الاسلامية...

الإرهاب في العراق - الإشكاليات والآفاق (١ - ٥)

١- (تكنولوجيا) الخداع الأصولي

ميثم الجنابي

بغض النظر عن الجدل الرزين والمفتعل عن مصطلحات متنوعة ومختلفة مثل "الإرهاب الإسلامي"، إلا أننا نقف أمام واقع فعلي يقوم فحواه في اقتران تسمية الإرهاب بالإسلام في السنوات الأخيرة. وهو اقتران يشير أولا وقبل كل شئ إلى تشوه في الإيمان واعوجاج في الرؤية. وخطورته الكبرى تقوم في أنه يجمع بين "الإيمان" وزيغ البصيرة في الأفعال "السياسية" مما يجعل منها مشكلة غاية في التعقيد. فهي المشكلة التي تجمع في ذاتها تشوه النفسية والذهنية والواقع والتاريخ. وذلك لان رفع الإرهاب إلى مصاف العقيدة المقدسة هو ليس ابتذالا لفكرة المقدس والإيمان، بل وانحطاط رهيب للدين والعقائد والواقع. كما انه اقتران يمثل بحد ذاته ظاهرة مثيرة للالتباس الفكري والعقائدي والديني والثقافي والسياسي.

فمن الناحية الفكرية لا يعقل ارتباط الاسلام بالإرهاب وذلك لتعارضهما الجوهري من حيث المقدمات والغايات. فمن الناحية التاريخية استمد الإسلام الكثير من قيمه الأخلاقية من تقاليد العرب، كما نعثر عليها في الحديث القائل بان خياركم في الإسلام خياركم في الجاهلية، وان مضمون الدعوة الإسلامية بهذا السياق هو تتميم أو استكمال لمكارم الأخلاق (العربية). وهي فكرة نعثر عليها فيما يتعلق بالموقف من الإرهاب، في تمثل الإسلام والمسلمين الأوائل لاحتقار فكرة وأسلوب الغيلة (الاغتيال). وهو السبب الذي يفسر سهولة اغتيال الخليفتين عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب. فقد كان كل منهما متربيا بتقاليد العرب وروح الاسلام الأول اللذين يتنافيان بصورة تامة مع فكرة الاغتيال. فالفروسية والمواجهة المباشرة هي الصفة التي كانت تتطابق مع نموذج المروءة العربية.

أما القرآن والسيرة النبوية، فانهما يمثلان نماذج راقية للمواجهة الحية والمباشرة لكل ما يعتمل في العقل والقلب والضمير. ففيهما نعثر على كل ما كان يفكر به النبي محمد ويخطط له ويسعى إليه. وهي "آلية" كانت تستمد مقوماتها من ثلاثية الوحي والله والإيمان. لان الوحي "لا يكذب" والله "لا يخذل" والإيمان يفترض المواجهة والتحدي. وهي مقدمات فكرية بلورت في الواقع مضمون العقيدة الإسلامية العملية حول ضرورة مواجهة الظلم والطغيان والمنكر بصورة مباشرة باليد واللسان والقلب، أي بالجسد والروح والعقل. كما رفعت فكرة العمل من اجل الخير إلى مصاف النموذج العملي الأكثر رقيا في المواجهة. وهي عقائد تحولت تدريجيا إلى جزء من قواعد الإيمان. وهذه بدورها قد تطورت وتهذبت وارتقت وتنوعت وجرى التأسيس لها بصور وصيغ مختلفة في مجرى تطور الحضارة الإسلامية. من هنا إشكالية الارتباط المخجل للإرهاب بالإسلام. لكنه ارتباط "واقعي" عند القوى التي تدعي تمثل وتمثيل الاسلام عقائديا ودينيا وثقافيا وتمارس الإرهاب، أي الاغتيال الفردي والجماعي، المجاني والمدفوع بصورة علنية ومستترة. ذلك يعني، أن التناقض التام بين مضمون الفكرة الإسلامية الأولية ونماذجها العملية في السيرة النبوية وأعلام وأئمة الاسلام التاريخي من جهة، وممارسة الإرهاب الأصولي من جهة أخرى، جلي للغاية. إلا انه جلاء يتحول إلى معضلة عصية على الفهم حالما يجري نقله إلى ميدان الحياة السياسية. وبالأخص عندما يجري تأويل وتجسيد فكرة (إرهاب أعداء الله والعدو) بطريقة تتناقض بصورة مطلقة مع مضمونها الإسلامي الحقيقي. إذ لا يعني مضمونها الحقيقي شيئا غير تنقية وتقوية الروح الأخلاقي وزجه للفعل بمعايير الحق.

في حين لا تعني العمليات الإرهابية المعاصرة التي تقدم أرواح "الشهداء" المعجون بدم الأبرياء، سوى كونها الصيغة الجلية لبلوغ العقل الماكر "تكنولوجيا" الخداع الأصولي. والقضية هنا ليست فقط في أن الأصولية بحد ذاتها وهم متكامل في منظومة العقائد العملية للراديكاليات الإسلامية المعاصرة، بل ولرذيلتها السياسية القائمة في تحويل الهوس المجنون للعدوان إلى "عقيدة مقدسة". أنها تحول ما يسمى بتجاوز عقدة الخوف وغريزة البقاء وما شابه ذلك من تأويلات إلى"دليل" على ارتقاء "المقاومة" و"التحدي" إلى مصاف النموذج الأمثل للإرادة الإنسانية. وهي تأويلات تتطابق من حيث مضمونها الفعلي مع واقع الاستخفاف بالعقل وبمعنى الشهادة والتضحية والإرادة الإنسانية.

والقضية هنا لا تقوم فقط في أن الإرهاب الأصولي يدفع فكرة التضحية والشهادة إلى الأمام ويجعل منها مضمون العقيدة المقدسة، بل ولما فيه من استغلال بشع لرهينة الفتوة. وفي هذا يكمن سر "العقل المدبر" لجنون المآرب السياسية. إذ أننا لا نرى ولا نسمع ولا نشهد زعيما سياسيا لحركة إسلامية تدعم العمليات الانتحارية قد أقدم على واحدة منها! دع عنك ما فيها من ابتذال وتشويه لحقيقة الفكرة الإسلامية عن معنى الحياة وإشكالية الموت. لكن حالما تصبح الدعاية الأصولية ناطقة باسم "الحق المقدس" فان الله والقرآن والسنّة يتحولون إلى ألسن مهمتها البوح بالتأييد التام واليقين الجازم بصحة ما يجري!

إن انحدار الرؤية الأصولية صوب التطويع التام والشامل للمقدس هو عين الجنون السياسي الذي لا يمكنه تجاوز عقبة إلا ويصنع ما هو اشد منها، وهي عملية نتيجتها النهائية الاندثار الحتمي بعد أن تكون قد أرهقت المجتمع والدولة والفكر بتضحيات لا معنى لها. من هنا واقع المفارقة الجلية في الإرهاب الأصولي، والقائمة في تأسيسها لفكرة الشهادة والتضحية بوصفها إنتاجا وإعادة إنتاج للقتل والتدمير والتخريب. بمعنى إفقاد العقل كل أبعاده العقلانية عبر تطويعه إلى إيمان متعصب عدائي. وهي نتيجة تعكس وتعبر عن "آلية" ظهور واضمحلال الحركات الراديكالية عموما. فمن حيث هو ظاهرة اجتماعية سياسية وأيديولوجية، يرتبط الإرهاب الأصولي ارتباطا عضويا بنفسية وذهنية التطرف والغلو. وهو ارتباط له نماذجه التاريخية العريقة والعديدة. إلا أن خصوصيته تقوم في كونه الرد الضيق على ضيق الأصولية السائدة أو "أصولية" الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي الحديث. وبغض النظر عن تباين أشكاله ومستوياته في مختلف الدول العربية الحديثة، إلا أن ما يجمعه هو فقدان ابسط مقومات الرؤية العقلانية. وهي نتيجة مرتبطة بدورها بفقدان الأوزان الداخلية الصانعة لفكرة الاعتدال وضرورته المادية والمعنوية للفرد والجماعة والأمة والدولة والثقافة. وليس مصادفة أن تنغلق الحركات الإرهابية مع مرور الزمن على نفسها وتتقوقع في هيئة كيانات مريضة أسلوبها الوحيد للاستمرار هو الاندثار أو الذوبان في أمراض معدية جديدة. من هنا طابعها الضيق وانغلاقها التاريخي وعجزها عن تقديم بدائل إيجابية. وليس مصادفة أيضا أن تجري إدانتها التاريخية والسياسية والفكرية والأخلاقية والقانونية. إلا أن قدرتها الحالية على البقاء ضمن "حظيرة الإسلام"، بل والتأييد النسبي لها من جانب "الشارع المسلم" والمؤسسات التقليدية هو النتاج الملازم لفقدان الاعتدال العقلاني في العالم العربي على مستوى الدولة والمجتمع والثقافة. وقد يكون هو احد الأسباب الجوهرية القائمة وراء إنتاج ما يمكن دعوته بالتضحية الفارغة، التي لا تصنع سوى جثث فارغة، أرواحها هي عين الديناميت المتطاير مع صفائح الحديد وآلام الأبرياء. وهي نتيجة تتعارض بالضرورة مع كل المخزون التاريخي للفكرة الإسلامية عن قيم العدل والاعتدال. ومن ثم يعرض أصحابها بالضرورة أيضا إلى الاندثار.

إن الاندثار الحتمي للإرهاب الأصولي ليس عملية آلية، بل يتحدد بدوره بكيفية إعادة تأسيس وبناء الأسس العقلانية للدولة والمجتمع والثقافة. كما انه في الوقت نفسه مهمة إسلامية في الدرجة الأولى من اجل مطابقة حقيقة الإسلام مع ذاته في مجال العلم والعمل. بمعنى مواجهة التشوه النفسي والذهني المجسدين في ممارسات الإرهاب من خلال تأسيس الفكرة القائلة أن الإسلام والسلام توأمان لحقيقة الدين، وهو تأسيس يفترض بدوره مواجهة أساليب الصراع والمواجهة للنفس والخصوم والأعداء بطريقة ترتقي إلى إدراك الضرورات في العالم المعاصر.

إن تأسيس المواجهة النظرية والعملية "للإرهاب الإسلامي" يفترض استكماله بمواجهة التاريخ والواقع. وهي مواجهة ممكنة من خلال سحب حق تمثيل "التاريخ المقدس" من جانب القوى الاجتماعية والسياسية الهامشية. وهي مهمة ممكنة التحقيق من خلال تذليل نفسية وذهنية الراديكالية السياسية. ولا طريق لها غير الإصلاح الفعلي والشامل الذي يضمن إمكانية بناء الدولة الشرعية والنظام السياسي الديمقراطي والمجتمع المدني والثقافة العقلانية. فالإرهاب في الإطار العام ظاهرة مرتبطة أما بحالة مرضية عميقة للمجتمع والدولة والثقافة، أي بأزمة بنيوية شاملة، أو بخلل طارئ في أوزان الوجود الدولتي والسياسي والاجتماعي والثقافي. وعندما ننظر إلى واقع العالم العربي والإسلامي المعاصر، بوصفه أحد اكبر "المصدرين" الفعليين للإرهاب، فإننا نرى بوضوح تداخل وتضافر الأزمة البنيوية الشاملة والخلل الفعلي في أوزان وجودهما. من هنا استحالة القضاء على الإرهاب بوصفه مسخاً جديداً للإيمان المتعصب والذهنية العوجاء دون حل العقدة الجذرية له في بنية الدولة والنظام السياسي والمجتمع والثقافة. فالتجارب التاريخية للأمم والدول جميعا تبرهن على استحالة القضاء على الإرهاب وتذليل آثاره دون رؤية عقلانية وسياسة واقعية مبنية على أساس القانون والحق والعدالة. وهو أمر يفترض أولا وقبل كل شيء تحرير الدولة والمجتمع من مختلف صيغ الغلو السياسي والأيديولوجي، وأساليب ولغة العنف (السائدة في وسائل الإعلام مثل السحق والتدمير والتصفية والتحييد والتطهير وما شابه ذلك)، لأنها تؤدي على المدى القريب والبعيد إلى إنتاج هذه المعاني في السلوك الفردي والاجتماعي. وكذلك محاربة الإرهاب من خلال التركيز على أولوية الوسائل الحقوقية، من اجل تحرير هذه الوسائل من خدمة الغايات الضيقة للسلطات والأحزاب والأفراد على السواء.

تصحيح

بسبب خطأ فني ورد في مقدمة وصايا الامام الشيخ محمد مهدي شمس الدين في العدد السابق جملة (كما يستنكر الملابسات السياسية) والصحيح (كما يستذكر...) وفي العنوان الفرعي ورد خطأ (وخواني) والصحيح (اخواني).